الموضوعات الواردة في "التقرير" تعبر عن وجهة نظر كتابها

الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

٦ / آذار ٢٠١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

المحتوى

الأردن والقدس

- "النقابات المهنية" تشيد بتأكيد الطراونة مركزية القضية الفلسطينية ٤
- مقدسيون يثمنون تضحيات الشعب الأردني في الدفاع عن "الأقصى ٤

شؤون سياسية

- دولة فلسطين ترحب بتمسك الاتحاد الأوروبي باعتبار القدس الشرقية أرض محتلة ٦
- مفتي القدس: المساومة على "الأقصى" لا يقبلها الأردن وأهل بيت المقدس ٦
- الصفدي ومارسودي: حل القضية الفلسطينية بشكل عادل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل ٨
- بريزات: الاحتلال جريمة ضد الانسانية ٩

اللجنة الملكية لشؤون القدس

- الطراونة يؤكد وحدة موقف رؤساء البرلمانات العربية في نصرة القضية الفلسطينية ٩
- "الملكية لشؤون القدس": للأوقاف الاردنية الأحقية في الاشراف على المقدسات استنادا للوصاية الهاشمية ١٠

اعتداءات

- دعوات لإخراج "الأوقاف الإسلامية" عن القانون وإعلان السيادة الإسرائيلية على الأقصى ١٢
- تهديد إسرائيلي بإغلاق "باب الرحمة" ١٤
- الاحتلال يبدأ إجراءات إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها في الشيخ جراح ١٥
- "بينيت" يطالب نتنياهو بهدم الخان الأحمر ١٦

شؤون مقدسية

- حراس "الأقصى" يحشدون لاعتصام واسع أمام أبواب المسجد لنصرته الجمعة ١٧

تقارير

- مصدر عبري: قرارات إسرائيلية تحت قيود انتخابية قد تؤدي لإشعال الضفة ١٨

فعاليات

- مؤتمرون يؤكدون ضرورة إيصال رسالة المرأة المقدسية إلى كافة أرجاء العالم ١٩

آراء عربية

- الدبلوماسية البرلمانية الأردنية ... تجربة أخرى ناجحة ٢٠
- القدس عاصمة قلوبنا ٢١

اراء عبرية مترجمة

- "اقتل أولاً": شعار الحافلات والجدران... وسلاح الإسرائيلي في الضفة ٢٣

اخبار بالانجليزية

Protecting Jerusalem, Palestinians' rights indisputable principle for all Arab parliaments'

٢٤ **Tarawneh refutes claims of dispute over APU final statement**

Why the outrage? 'Jewish Power' Party is the new norm in Israeli

٢٥ **politics**

٢٧ **Latest about Kushner's peace project**

٢٨ **Israel orders family to evict building in Jerusalem**

الأردن والقدس

"النقابات المهنية" تشيد بتأكيد الطراونة مركزية القضية الفلسطينية

عمان- الرأي- اشاد مجلس النقابات المهنية بمواقف رئيس مجلس النواب، رئيس الاتحاد البرلماني العربي المهندس عاطف الطراونة الوطنية والعروبية و الدور الرائد بالتأكيد على على مركزية القضية الفلسطينية ودعم صمود الاشقاء الفلسطينيين، التي توجت خلال اجتماع الاتحاد البرلماني العربي.

وأشاد رئيس مجلس النقباء في رسالة بعث بها أمس الى المهندس الطراونة الموقف "الصلب في تبني المؤتمر لشعار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية والتأكيد على الدور الاردني والوصاية الهاشمية على المقدسات، بالاضافة الى وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني".

الرأي ٢٠١٩/٣/٦/ص٤

***

مقدسيون يثمنون تضحيات الشعب الأردني في الدفاع عن "الأقصى

الأنباط – عمان أكد مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، أن المقايضة او المساومة على المسجد الأقصى المبارك او أي جزء منه، لا يمكن أن يقبلها الأردن وأهل بيت المقدس، ولا يمكن أن يقبلها أي عربي ومسلم في العالم. وأشار حسين في حديث لبرنامج "عين على القدس" الذي بثه التلفزيون الأردني الاثنين، الى "ربط السلطات الاسرائيلية بين إغلاق باب الرحمة ومصلاه وبين إلغاء أوامر الإبعاد والاعتقالات التي تتم بين الفترة والأخرى لمسؤولي وموظفي الأوقاف وحراس الأقصى او المرابطين والمواطنين من أبناء بيت المقدس"، مؤكدا أن الأردن يرفض بشدة مثل هذه العروض أو الربط بين الأمور. وشدد حسين على أن باب الرحمة جزء لا يتجزأ من الأقصى، ومن حق الأوقاف الاسلامية ومن حق المسلمين في القدس وفي كل فلسطين، وفي كل بقاع العالم أن يأتوا الى هذا المكان، وأن يقيموا الصلاة فيه، وليس من حق السلطات الاسرائيلية المحتلة بأي حال من الأحوال أن تمنع ذلك، ولا يوجد أي قانون سواء القانون الدولي الانساني او القانون العام او الأعراف إطلاقا، تقول بمنع حرية العبادة وحرية الوصول الى أماكنها، وحرية أن يتمتع كل صاحب مكان عبادة بهذا المكان، والصورة اذا تعلقت بالمسجد الأقصى المبارك، فكل أجزائه ومكوناته وكل ما أدير عليه السور من جهاته الأربع، هو مسمى المسجد الأقصى- الحرم القدسي الشريف، ومصلى باب الرحمة هو جزء لا يتجزأ من هذه المساحة الكلية المحاطة بهذه الأسوار. ولفت الى أن بعض المنظمات اليهودية المتطرفة كانت تعتبر باب الرحمة الهدف الأول لها، وكانت تفكر بتحويله الى كنيس يهودي، ولهذا فهي تقف في موقع شن الحرب على كل ما هو مقدس في القدس، وعلى رأس ذلك الأقصى، مشيرا الى أن الاحتلال يحاول أن يزج بالمقدسات الاسلامية والمسيحية وكل مقدرات الشعب الفلسطيني في بيت المقدس، ويريد أن يسخر كل ذلك في الحملة الانتخابية التي

تتنافس فيها الأحزاب الاسرائيلية، وكل منها يريد أن يثبت البعد اليميني المتطرف الأكثر عنصرية وايلاما بكل ما يتعلق بما هو فلسطيني في مجالات واسعة كثيرة، سواء الأرض او المقدسات او الانسان الفلسطيني. واستنكر حسين، الزج بالمسجد الأقصى في هذه المعركة الانتخابية، لأنه مسجد اسلامي خالص يخص المسلمين وحدهم لا يشاركهم فيه أحد، ويمثل جزءا من عقيدة كل مسلم في العالم، كما أنه يمثل هذه الحضارة العريقة القائمة في المدينة المقدسة التي تمح المدينة هويتها العربية الاسلامية، وبعدها الديني والعقدي والتعبدي العميق. بدوره، أشار مدير عام دائرة اوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى محمد عزام الخطيب، الى أن وزير الأوقاف الدكتور عبد الناصر ابو البصل، وجه دائرة الأوقاف لترميم باب الرحمة، ورصد المبالغ المالية اللازمة لهذا الخصوص، مبينا أنه كمدير عام للدائرة قام بتشكيل لجنة من أربع جهات هندسية، تتكون من مدير السياحة والآثار ومدير مشروعات الإعمار، ومدير الانشاءات ومسؤول الكهرباء، الذين أعدوا تقارير كاملة عن الوضع الإنشائي وعن كل ما يتطلبه المبنى، من الداخل والخارج الذي هو بحاجة لترميم فوري، لأن بعض أجزائه آيلة للسقوط نتيجة تسرب المياه الى الداخل. وأشاد الخطيب بالموقف الأردني النبيل المستند لوصاية جلالة الملك عبد الله الثاني على المسجد الأقصى، ورفض الأردن خلال الأيام الماضية كل الضغوط الاسرائيلية بشأن قضية اطلاق سراح معتقلين وإلغاء قرارات إبعاد جائرة بحق المبعدين، سواء رئيس مجلس الأوقاف او الحراس او المرابطين الذين يبعدون يوميا عن الأقصى، مشيرا الى إصرار الأردن على موقفه الصلب النبيل عندما رفض اغلاق باب الرحمة مقابل المقايضة التي تطلبها حكومة الاحتلال. وقال، ان المقدسيين الذين يلتفون حول المسجد الأقصى ويفدونه بالمهج والأرواح، يثمنون عاليا هذا الرفض الاردني المتكرر للخضوع للابتزاز والضغوط، ولا يمكن أن يخضع المسجد الأقصى في جوهر الموقف الأردني للتفاوض، او السكوت عن انتهاك اي حجر فيه، وكل المقدسيين ومجلس الأوقاف يحتسبون عند الله تعالى تضحيات الشعب الأردني المجاهد المكافح الذي يتعرض لضغوطات الكثيرة لثنيه عن وقوفه الى جانب المقدسيين في دفاعهم عن المسجد الأقصى. وأشار المحامي المقدسي خلدون نجم، الى أن الإبعادات اتخذت في الفترة الأخيرة منحى خطيرا، بإقدام ما يسمى رئيس شرطة منطقة القدس على اتخاذ قرارات بالإبعاد لفترات طويلة تصل الى ستة شهور، وهو ما يمثل قرارات جائرة غير قانونية، مستجيبا لحملة تحريض وضغط مكثفة من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة، وبعض وسائل الإعلام الاسرائيلية التي لم يرق لها قيام المسلمين بممارسة حقهم الطبيعي بالصلاة في مصلى باب الرحمة

الانباط ٢٠١٩/٣/٦ ص١

***

شؤون سياسية

دولة فلسطين ترحب بتمسك الاتحاد الأوروبي باعتبار القدس الشرقية أرض محتلة

رام الله – وفا – رحبت دولة فلسطين، بالتصريحات الصادرة عن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين، شادي عثمان، والذي عبر فيها عن تمسك الاتحاد بموقف الدول الأوروبية الذي يؤكد على أن القدس الشرقية أرض محتلة، وموقفه لن يتغير.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان صحفي، تعبر دولة فلسطين عن تقديرها وشكرها لهذا الموقف الأوروبي الذي ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية، ويسهم في الاستقرار والسلام في المنطقة.

وحذرت "الخارجية"، من خطورة الإعلان الذي قامت به المجر لفتح مكتب تمثيل تجاري في القدس له صفة دبلوماسية، وهو ما يعتبر خرقاً للإجماع الأوروبي ولقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨.

وكان المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين قد قال في تصريحات صحفية، إن هناك إجماع أوروبي على التزام الدول الأوروبية بعدم نقل أي من مقرراتها إلى القدس، وهذا تأكيد على الموقف الدائم للاتحاد الملتزم بقرارات الشرعية، والذي ينادي بإيجاد حل عادل للصراع الفلسطيني والإسرائيلي بناء على هذه القرارات، خاصة فيما يتعلق بمدينة القدس.

الحياة الجديدة ٢٠١٩/٣/٦

***

مفتي القدس: المساومة على "الأقصى" لا يقبلها الأردن وأهل بيت المقدس

عمان – بترا – أكد مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، أن المقايضة او المساومة على المسجد الأقصى المبارك او أي جزء منه، لا يمكن أن يقبلها الأردن وأهل بيت المقدس، ولا يمكن أن يقبلها أي عربي ومسلم في العالم.

وأشار الشيخ حسين في حديث لبرنامج "عين على القدس" الذي بثه التلفزيون الأردني مساء أمس الاول، الى "ربط السلطات الاسرائيلية بين إغلاق باب الرحمة ومصلاه وبين إلغاء أوامر الإبعاد والاعتقالات التي تتم بين الفترة والأخرى لمسؤولي وموظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى او المرابطين والمواطنين من أبناء بيت المقدس"، مؤكدا أن الأردن يرفض بشدة مثل هذه العروض أو الربط بين الأمور.وشدد حسين على أن باب الرحمة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، ومن حق الأوقاف الاسلامية ومن حق المسلمين في القدس وفي كل فلسطين، وفي كل بقاع العالم أن يأتوا الى هذا المكان، وأن يقيموا الصلاة فيه، وليس من حق السلطات الاسرائيلية المحتلة بأي حال من الأحوال أن تمنع ذلك، ولا يوجد أي قانون سواء القانون الدولي الانساني او القانون العام او الأعراف إطلاقا، تقول بمنع حرية

العبادة وحرية الوصول الى أماكنها، وحرية أن يتمتع كل صاحب مكان عبادة بهذا المكان، والصورة اذا تعلقت بالمسجد الأقصى المبارك، فكل أجزائه ومكوناته وكل ما أدير عليه السور من جهاته الأربع، هو مسمى المسجد الأقصى المبارك– الحرم القدسي الشريف، ومصلى باب الرحمة هو جزء لا يتجزأ من هذه المساحة الكلية المحاطة بهذه الأسوار.ولفت الى أن بعض المنظمات اليهودية المتطرفة كانت تعتبر باب الرحمة الهدف الأول لها، وكانت تفكر بتحويله الى كنيس يهودي، ولهذا فهي تقف في موقع شن الحرب على كل ما هو مقدس في القدس، وعلى رأس ذلك المسجد الأقصى المبارك، مشيرا الى أن الاحتلال يحاول أن يزج بالمقدسات الاسلامية والمسيحية وكل مقدرات الشعب الفلسطيني في بيت المقدس، ويريد أن يسخر كل ذلك في الحملة الانتخابية التي تتنافس فيها الأحزاب الاسرائيلية، وكل منها يريد أن يثبت البعد اليميني المتطرف الأكثر عنصرية وايلاما بكل ما يتعلق بما هو فلسطيني في مجالات واسعة كثيرة، سواء الأرض او المقدسات او الانسان الفلسطيني.واستنكر الشيخ حسين زج المسجد الأقصى في هذه المعركة الانتخابية، لأنه مسجد اسلامي خالص يخص المسلمين وحدهم لا يشاركهم فيه أحد، ويمثل جزءا من عقيدة كل مسلم في العالم، كما أنه يمثل هذه الحضارة العريقة القائمة في المدينة المقدسة التي تمح المدينة هويتها العربية الاسلامية، وبعدها الديني والعقدي والتعبدي العميق.بدوره أشار مدير عام دائرة اوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى الشيخ محمد عزام الخطيب، الى أن وزير الأوقاف الدكتور عبد الناصر ابو البصل، وجه دائرة الأوقاف، لترميم باب الرحمة، ورصد المبالغ المالية اللازمة لهذا الخصوص، مبينا أنه كمدير عام لدائرة الأوقاف قام بتشكيل لجنة من أربع جهات هندسية، تتكون من مدير السياحة والآثار ومدير مشروعات الإعمار، ومدير الانشاءات ومسؤول الكهرباء، الذين أعدوا تقارير كاملة عن الوضع الإنشائي وعن كل ما يتطلبه المبنى، من الداخل والخارج الذي هو بحاجة لترميم فوري، لأن بعض أجزائه آيلة للسقوط نتيجة تسرب المياه الى الداخل.وأشاد الخطيب بالموقف الأردني النبيل المستند لوصاية جلالة الملك عبد الله الثاني على المسجد الأقصى المبارك، ورفض الأردن خلال الأيام الماضية كل الضغوط الاسرائيلية بشأن قضية اطلاق سراح معتقلين وإلغاء قرارات إبعاد جائرة بحق المبعدين، سواء رئيس مجلس الأوقاف او الحراس او المرابطين الذين يبعدون يوميا عن المسجد الأقصى المبارك، مشيرا الى إصرار الأردن على موقفه الصلب النبيل عندما رفض اغلاق باب الرحمة مقابل المقايضة التي تطلبها حكومة الاحتلال.وقال، ان المقدسيين الذين يلتفون حول المسجد الأقصى المبارك ويفدونه بالمهج والأرواح، يثمنون عاليا هذا الرفض الاردني المتكرر للخضوع للابتزاز والضغوط، ولا يمكن أن يخضع المسجد الأقصى في جوهر الموقف الأردني للتفاوض، او السكوت عن انتهاك اي حجر فيه، وكل المقدسيين ومجلس الأوقاف يحتسبون عند الله تعالى تضحيات الشعب الأردني المجاهد المكافح الذي يتعرض لضغوطات الكثيرة لثنيه عن وقوفه الى جانب المقدسيين في دفاعهم عن المسجد الأقصى. وأشار المحامي المقدسي خلدون نجم الى أن الإبعادات اتخذت في الفترة الأخيرة منحى خطيرا، بإقدام ما يسمى

رئيس شرطة منطقة القدس على اتخاذ قرارات بالإبعاد لفترات طويلة تصل الى ستة شهور، وهو ما يمثل قرارات جائرة غير قانونية، مستجيبا لحملة تحريض وضغط مكثفة من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة، وبعض وسائل الإعلام الاسرائيلية التي لم يرق لها قيام المسلمين بممارسة حقهم الطبيعي بالصلاة في مصلى باب الرحمة.

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص٥

****

الصفدي ومارسودي: حل القضية الفلسطينية بشكل عادل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل

زايد الدخيل– عمان– أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ونظيرته الإندونيسية رتنو مارسودي، استمرار البلدين بالعمل على تعزيز علاقاتهما وتوسعة التعاون الاقتصادي وتعميق التنسيق إزاء القضايا الاقليمية ...>>

>>... وبين أنه "بحث ومارسودي المستجدات الإقليمية خصوصا القضية الفلسطينية التي تشكل قضيتنا المركزية الأولى"، مشيرا الى أن المملكة واندونيسيا تتفقان على أن حل هذه القضية بِمَا يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفِي مقدمها حقه في الحرية والدولة على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية "هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل" .

وأضاف الصفدي أنه وضع الوزيرة الاندونيسية بصورة الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة لحماية المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، خصوصا في ما يتعلق بباب الرحمة حاليا بتوجيه ومتابعة مباشرة من جلالة الملك عبدالله الثاني الوصي على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس ...>>

>>... من جهتها أكدت مارسودي حرص بلادها على تطوير العلاقات مع المملكة ثنائيا وزيادة التنسيق معه حول القضايا الإقليمية، لافتة الى التنسيق المستمر مع الأردن إزاء القضية الفلسطينية بصفتها في قلب الدبلوماسية الاندونيسية .

وثمنت مارسودي الجهود التي يقودها جلالة الملك في كافة القضايا الإقليمية والدولية، مشيدة باجتماعات العقبة ودورها المهم في مكافحة الإرهاب، فيما أعربت عن تقديرها للمملكة على دعم ترشيح اندونيسيا لعضوية مجلس الأمن.

وأعلنت الوزيرة الإندونيسية عن زيادة الدعم الذي تقدمه بلادها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا).

الغد ٢٠١٩/٣/٦ ص٦

****

بريزات: الاحتلال جريمة ضد الانسانية

عمان – الرأي – شارك المركز الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء، بالاجتماع السنوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يعقد في الأمم المتحدة بجنيف، وتستمر فعالياته حتى الثامن من آذار الحالي.وتحدث المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور موسى بريزات، في إطار مشاركته بالاجتماع، عن حق تقرير المصير بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وتبعات انكار حق الشعب الفلسطيني واثره على منطقة الشرق الاوسط والامن والسلم الدوليين. وقال: إن الاعتراف العالمي بحق تقرير المصير لم ينه حقبة سوداء في تاريخ الإنسانية، بل أزال عقبة أمام مسيرة التعاون والتفاعل العالمي، وساهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وإعطاء فكرة الأسرة أو المجتمع الدولي بعداً انسانياً تصالحياً تعاونياً.وبين بريزات أن أكثر من ستة ملايين لاجئ ونازح فلسطيني قتل، وجرح مئات الآلاف من الفلسطينيين بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ، إضافة الاعتقال والسجن ونهب وسلب ومصادرة الموارد الاقتصادية والطبيعية الخاصة بالشعب الفلسطيني بما في ذلك الأراضي التي اغتصبت لإقامة المستوطنات عليها. واضاف ان "الأخطر هو اخضاع الشعب الفلسطيني لاحتلال طويل الأمد بحيث أخذ هذا الاحتلال كما يراه خبراء القانون والمتابعون شكل الاستعمار". واكد انه لا يمكن لأي شخص محايد او هيئة عالمية حقوقية منصفة ان تخطئ بوصف الاحتلال طويل الامد الذي تعمل اسرائيل على جعله احتلالاً دائماً، بانه جريمة ضد الإنسانية، خاصة ان الاحتلال عمِد الى تغيير المركز القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٧٦.يشار الى ان الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي شبكة تضم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي وعددها ١٤ مؤسسة.

الرأي ٢٠١٩/٥/٦ ص٥

***

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الطراونة يؤكد وحدة موقف رؤساء البرلمانات العربية في نصرة القضية الفلسطينية

عمان – بترا – وليد الهباهبة – أقر مجلس النواب مشروع قانون الملكية العقارية في جلسته امس الثلاثاء، برئاسة رئيس المجلس المهندس عاطف الطراونة وحضور هيئة الوزارة.وأحال النواب الى لجنة الصحة والبيئة النيابية معدل قانون مهنة القبالة ورعاية الامومة والطفل، فيما أحال الى لجنته القانونية، المعدلين لقانوني: الجمارك، وتشكيل المحاكم النظامية.وأكد الطراونة، وحدة موقف رؤساء البرلمانات والمجالس العربية في نصرة القضية الفلسطينية، موضحا ان الكل اجمع وتوافق على البيان الختامي وبيان اعلان عمان استنادا الى الجلسة التشاورية في المؤتمر وعدم وجود اي انشطار في المجموعة العربية.ولفت في مستهل الجلسة، الى ان بعض وسائل الاعلام تناولت البيان الختامي

ومخرجات المؤتمر في غير سياقه، مبيناً ان اي حوار جماعي قد تتباين الآراء خلاله، ولكن الكل مجمع على نصرة القضية الفلسطينية والقدس.

وبين الطراونة، التوافق البرلماني العربي على تشكيل لجنة لرعاية المصالحة الفلسطينية، وعقد لقاء تشاوري في بغداد قريبا للتوافق على موقف موحد خلال انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي في الدوحة الشهر المقبل.

وثمن رئيس مجلس النواب الرعاية الملكية السامية للمؤتمر، مثلما اعرب عن شكره لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية، كما قدم الشكر للنواب والامانة العامة على ما بذلوه من جهود لإنجاح المؤتمر...>>

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص٤

****

"الملكية لشؤون القدس": للأوقاف الاردنية الأحقية في الاشراف على المقدسات استنادا للوصاية الهاشمية

عمان – بترا – دانت اللجنة الملكية لشؤون القدس تعمد اسرائيل أخيرا إبعاد العديد من القادة والشخصيات المقدسية الاعتبارية بصفتها شخصيات مؤثرة في الرأي العام الفلسطيني.

ودعت اللجنة في بيان لها امس الى «الوقوف ضد ممارسات الاحتلال الاسرائيلي واقتحاماتها اليومية للمسجد الاقصى خاصة تصعيد الاعتداء على باب الرحمة، وهو جزء من المسجد الاقصى المبارك الذي يشكل حرمه مساحة كلية تبلغ ١٤٤دونما متكاملة ومترابطة ولا تقبل التجزئة ولا التقسيم الزماني والمكاني التي تسعى اسرائيل لتنفيذه".

وأضافت اللجنة في بيانها الذي تلقت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) نسخة منه، إن الإبعاد الذي شمل رئيس مجلس الاوقاف الشيخ عبد العظيم سلهب ونائب مدير الاوقاف الشيخ ناجح بكيرات وعشرات من حراس المسجد الاقصى، إضافة الى توقيعهم على كفالات مالية عالية تقدر بالآلاف، يأتي ضمن توظيف اسرائيل العدوان على القدس والمقدسات لغايات انتخابية.

وأشار أمين عام اللجنة عبدالله كنعان في البيان الى أن اللجنة، وهي ترصد وتراقب ما يجري في مدينة القدس "ترى أن في سياسة اسرائيل هذه تعدياً على أحقية الاوقاف الاردنية بالإشراف على المقدسات استناداً للوصاية الهاشمية المنبثقة عن العديد من الاتفاقيات المعترف بها عربياً واسلامياً ودولياً، ومخالفة لمعاهدة وادي عربة الموقعة مع الاردن"، معتبرة سياسة اسرائيل هذه "انتهاكاً صارخاً لجميع الاعراف والاتفاقيات الدولية الشرعية، وبالتالي لا يمكن لأحد قبولها بخاصة المنظمات التي شرعت القوانين الرافضة لسياسة الإبعاد والتهجير القسري".

واعتبر كنعان، ان "من واجب هذه المنظمات حماية شرائعها وقوانينها وتفعيل اجراءاتها ضد من يخالفها، وعليها السعي نحو إلزام اسرائيل بالتقيد بها ووقف سياستها الاستفزازية العنجهية التي تثير المشاعر الدينية والإنسانية في العالم كله، وتدفع بالمنطقة كلها نحو حالة من الاضطراب والتوتر التي لا يمكن معها للأجيال العيش بسلام".

وقال: ان اسرائيل تقترف يومياً وبشكل ممنهج ومخطط سلسلة من الانتهاكات والاجراءات القسرية التعسفية في اطار مخططها المتصل بتهويد مدينة القدس ومن أشدها خطورة على الهوية السكانية والهوية الحضارية الفلسطينية سياسة الإبعاد والترحيل القسري"، مشيرا الى أن "الخطورة تكمن في أن سلسلة الانتهاكات هذه ضد المقدسيين تجري بوتيرة متسارعة وبالتزامن مع سياستها اليومية القائمة على الاعتقال والأسر والاقتحامات وحفر الأنفاق والتمهيد لبناء الكنيس في باب المغاربة وباب الرحمة ومحيط المسجد الاقصى المبارك".

وبين كنعان ان "سياسة الإبعاد القسري التي تنتهجها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، وطردها لموجات كبيرة من المواطنين الفلسطينيين (ما يسمى اللجوء والنزوح) خارج أرضهم ما زالت تنفذها اسرائيل اليوم ضد المواطنين في مدينة القدس، على الرغم من ان هذه السياسة القمعية تعتبر جريمة حرب في العرف الدولي".وأكد إن الاحتلال الإسرائيلي يخالف جميع القوانين والشرائع والاتفاقيات الدولية، ومنها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية (المادة ٧ و٨)، ولوائح لاهاي الملحقة بالاتفاقية الرابعة (المادة ٢٢ و٤٦)، واتفاقية جنيف الرابعة (المادة ٤٩)، والاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الإنسان (الفقرة ١ من البروتوكول رقم ٧)، والاتفاقية الاميركية لحقوق الإنسان (المادة ٢٢ فقرة ٥)، كما يعارض الاحتلال جميع قرارات هيئة الامم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة اليونسكو واللجان التابعة لها مثل الاسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) والذي صدر عنه تقرير أشار الى أن إسرائيل مذنبة بجريمة الأبارتيد ضد الشعب الفلسطيني، وان جميع هذه المنظمات واللجان وغيرها تشدد على ان اسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال لا تملك حق طرد وتهجير أهل الارض الاصليين عنها، مسلمين كانوا أو مسيحيين.وأشار البيان إلى أنه "آن الأوان الى ان تخجل الدول الكبرى من رؤيتها لمسلسل الانتهاك والإجرام الذي تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين دون رحمة أو هوادة وبشكل فيه تحد للعالم كله، وعلى العالم ان يخرج عن صمته ويكبح الهجمة الاسرائيلية الشرسة، ولتعلم اسرائيل ان الاردن بقيادته الهاشمية لن يتنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين وقدسها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية مهما كان الثمن وبلغت التضحيات».

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص٥

***

اعتداءات

دعوات لإخراج "الأوقاف الإسلامية" عن القانون وإعلان السيادة الإسرائيلية على الأقصى

فلسطين المحتلة – وكالات – أمهلت محكمة الصلح الإسرائيلية مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس المحتلة أسبوعا للرد على طلب الإدعاء العام إعادة إغلاق مصلى "باب الرحمة" في السور الشرقي للمسجد الأقصى.

وخلال إجراءات إصدار أوامر تمديد اعتقال مقدسيين اعتقلوا بسبب مشاركتهم في إعادة فتح المصلى، يوم ٢٢ شباط الماضي، اكتشفت النيابة عدم وجود أمر قضائي ساري المفعول بإغلاق المصلى، حيث انتهى آخر أمر في آب الماضي. وقالت صحيفة "هآرتس" على موقعها الإلكتروني أن المحكمة هددت بإصدار أمر بإعادة إغلاق المصلى، في حال لم يستجب مجلس الأوقاف، خلال أسبوع.

ولا يعترف مجلس الأوقاف الإسلامية بالمحاكم الإسرائيلية ولا القرارات الصادرة عنها، ويرفض التعامل معها، بحسب بيانات وتصريحات سابقة للمجلس. وزعم الإدعاء الإسرائيلي، في التماس قدمه إلى المحكمة، أن "المبنى يشكل نقطة لحركة حماس في المسجد الأقصى، وتم استخدامه سابقا في أنشطة أقامتها حماس، ولذلك يجب إغلاقه ومنع استخدامه".

والمصلى عبارة عن قاعة كبيرة داخل أسوار الأقصى، قرب «باب الرحمة»، بمساحة ٢٥٠ متراً مربعاً، وبارتفاع ١٥ متراً، وتعلوه غرف كانت تستخدم مدرسة.

في السياق، دعا ما يسمى "اتحاد منظمات الهيكل"، إلى اقتحام مصلى "باب الرحمة" وتحويله إلى كنيس يهودي، والمبادرة لعريضة تطالب بحظر دائرة الأوقاف، والشروع بإقامة "مديرية يهودية" لتتولى شؤون ساحات الحرم والمسجد الأقصى.

وأتت هذه الدعوات في تلخيص الاجتماع الطارئ الذي عقد، بمشاركة حاخامات وعناصر ونشطاء في منظمات "الهيكل" المزعوم، وتم خلال الاجتماع مناقشة سبل التصعيد ردا على فتح المقدسيين ودائرة الأوقاف مصلى "باب الرحمة" في الأقصى.وأكدت لائحة نتائج الاجتماع للحاخامات ومنظمات "الهيكل" على ضرورة تطبيق كافة الإجراءات التي من شأنها تغيير طبيعة المسجد الأقصى إلى ما سمي "جبل الهيكل"، من خلال السماح لليهود بحرية التحرك داخله والصلاة العلنية والوجود الدائم فيه.وتشمل قرارات جماعات المستوطنين ومنظمات طالهيكل" تنظيم اقتحام مركزي كبير جدا للمسجد الأقصى يوم غد الخميس، بهدف ما أسمته "دخول مصلى باب الرحمة والسيطرة عليه".وأعلنت في بيانها، على شبكات التواصل الاجتماعي عزمها إقامة كنيس يهودي داخل مصلى "باب الرحمة"، كما شملت قرارات هذه الجماعات تنظيم مظاهرة كبيرة الخميس ٢٠١٩/٣/٢١ للمطالبة بطرد الأوقاف الإسلامية من المسجد الأقصى وإخراجها عن القانون الإسرائيلي، وإعلان السيادة "الإسرائيلية" التامة على الأقصى، بحيث تبدأ المسيرة فيما يسمى (ميدان سفرا)

وتنتهي عند باب الرحمة داخل الأقصى.وتوصلت هذه الجماعات المتطرفة إلى أربعة قرارات أرسلتها إلى جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وتوعدت بتنفيذ هذه القرارات، وهي كما يلي: "تنظيم اقتحام مركزي للمسجد الأقصى يوم الخميس، وذلك بهدف دخول مصلى باب الرحمة والسيطرة عليه، والعزم إقامة كنيس يهودي داخل مصلى باب الرحمة، وتنظيم مظاهرة كبيرة يوم الخميس ٢١.٣.٢٠١٩ للمطالبة بطرد الأوقاف الإسلامية من المسجد الأقصى وإخراجها عن القانون الإسرائيلي، وإعلان السيادة الإسرائيلية التامة على الأقصى.وفي رسالتها للأحزاب اليهودية، طالبت منظمات "الهيكل" الإعلان أن شرط دخول أي أعضاء أو تكتل من أبناء هذه الجماعات في أي تحالف حكومي مستقبلي بعد انتخابات الكنيست، هو التزام الحكومة القادمة بفرض ما يسمونه (صلاة اليهود العلنية) داخل المسجد الأقصى.إلى ذلك، أعلن مركز حقوقي فلسطيني، أن سلطات الاحتلال أبعدت ١٣٣ فلسطينيا في مدينة القدس، عن المسجد الأقصى أو البلدة القديمة، خلال شباط الماضي. وقال "مركز معلومات وادي حلوة» (غير حكومي)، في تقريره الشهري، إن جميع قرارات الإبعاد أُصدرت نهاية الشهر الماضي عقب أحداث مصلى "باب الرحمة"، باستثناء ٦ قرارات أصدرت مطلع الشهر.وأضاف، أن قرارات الإبعاد في شباط طالت أعلى هيئة دينية ونائب مدير أوقاف القدس، و٩ آخرين من موظفي دائرة الأوقاف معظمهم من الحراس. وبين المركز أنه رصد اعتقال ٢٢٩ فلسطينيا من مدينة القدس، منهم حوالي ١٧٠ اعتقلوا خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٨ شباط، عقب الاعتصامات في باب الرحمة.في موضوع آخر، طالب رئيس حزب «اليمين الجديد، نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بإخلاء التجمع العربي البدوي الخان الأحمر، شرق القدس المحتلة، قبل انتخابات الكنيست التي ستجرى في التاسع من نيسان المقبل.وتسكن في الخان الأحمر مئات العائلات الفلسطينية من قبيلة عرب الجهالين، بعد أن اقتلعوا من أراضيهم في عام النكبة من النقب، جنوبي البلاد. ودعا بينت إلى تنفيذ توصيات مجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، بشأن إخلاء الخان الأحمر بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا، التي ردت التماس الأهالي ضد إخلائهم وتهجيرهم لتوسيع المشاريع الاستيطانية فوق الأراضي في المنطقة.ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن بينيت قوله مخاطبا نتنياهو: "عندما اتخذت قرار تأجيل الهدم قلت لك إنه في وقت لاحق سيكون الأمر أكثر صعوبة، وستصوت أنت ووزير الأسبق أفيغدور ليبرمان، على تأجيل الهدم"، مضيفا: "إذا كانت هناك شرفة غير قانونية في تل أبيب، لكان قد تم هدمها في غضون ٤٨ ساعة، يجب تنفيذ الهدم بالخان الأحمر في غضون فترة قصيرة من الزمن".

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص١٩

***

جمعيات استيطانية تدعو لاقتحام المصلى وتحويله إلى "كنيس" يهودي

تهديد إسرائيلي بإغلاق "باب الرحمة"

القدس المحتلة – الرأي

أمهلت محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس المحتلة، مجلس الاوقاف الاسلامية مدة أسبوع للرد على طلب «ممثل الدولة» الإسرائيلي لإغلاق مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك، وذكرت صحيفة هآرتس العبرية، امس، أن المهلة تتضمن أنه في حال لم يرد مجلس الاوقاف على الطلب، فإنها ستصدر قرارا بإغلاقه.

ووفقا للصحيفة، فإن القرار اتخذ بناءً على طلب من النيابة العامة الإسرائيلية، بعد أن تبين من خلال النظر في طلبات تمديد احتجاز المعتقلين الفلسطينيين الذين دخلوا للمصلى، بأن الأمر السابق بإغلاق المصلى لم يعد ساري المفعول، حيث تبين أنه أمر إغلاقه انتهى في شهر اب الماضي.

وتقدمت النيابة العامة الإسرائيلية بطلب جديد لتجديد قرار بإغلاقه من خلال المحكمة التي أمرت في عام ٢٠٠٣ بإغلاقه بحجة "مكافحة الإرهاب"، حيث تدعي النيابة أن المصلى يتم استخدامه من قبل حركة المقاومة الاسلامية–حماس لنشاطات "مشبوهة".

وتشير الصحيفة إلى أن مجلس الاوقاف يمتنع بشكل مبدئي عن الظهور أمام المحاكم الإسرائيلية في الأمور المتعلقة بالحرم القدسي، كي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الحرم.

من جهتها، اعتقلت عناصر من الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال الاسرائيلي امس، حارس المسجد الاقصى المبارك ايهاب أبو غزالة اثناء خروجه من المسجد الاقصى من جهة باب الأسباط، وحوّلته الى مركز توقيف واعتقال المسكوبية في المدينة المقدسة المحتلة للتحقيق معه.

وقالت دائرة الاوقاف الاسلامية العامة في بيان، ان الاحتلال صعّد من حملته بحق العاملين وحراس المسجد الأقصى وموظفي دائرة الاوقاف العامة مؤخرا بشكل ملحوظ بحجة مشاركتهم في فتح مبنى ومصلى باب الرحمة في الحرم القدسي الشريف.

واقتحم مستوطنون متطرفون يهود وعناصر من مخابرات الاحتلال، امس باحات المسجد الأقصى المبارك–الحرم القدسي الشريف في مدينة القدس المحتلة.

وقال مدير عام دائرة الاوقاف العامة وشؤون المسجد الاقصى الشيخ عزام الخطيب، ان الاقتحامات نفذت من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الاسرائيلي الخاصة.

وأغلقت شرطة الاحتلال باب المغاربة عقب انتهاء فترة الاقتحامات الصباحية، في وقت منعت فيه حراس الأقصى من إدخال سجاد إلى مصلى باب الرحمة. وتأتي هذه الاقتحامات وسط دعوات يهودية أطلقها ما يسمى "اتحاد منظمات الهيكل» لاقتحام مصلى باب الرحمة وتحويله إلى كنيس يهودي، والمبادرة لعريضة تطالب بحظر دائرة الأوقاف، والشروع بإقامة "مديرية يهودية" لتتولى شؤون ساحات الأقصى.

من جهة اخرى، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بلاغات قضائية ضد عائلة فلسطينية، تطالبها بالأرض المقامة عليها بنايتها السكنية، الكائنة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة، سلوان في بيان امس، أن جمعية "عطيرت كوهنيم" سلّمت عائلة مراغة بلاغات قضائية باسم ٩ من أفراد العائلة، تطالبهم بالأرض المقامة عليها بنايتهم السكنية المؤلفة من ٥ شقق سكنية، وموقف للمركبات، ويعيش فيها حوالي ١٥ فردًا.

واشارت العائلة، الى أنها تعيش في البناية ببطن الهوى في سلوان منذ أكثر من مئة عام، ولديها جميع الأوراق الثبوتية التي تؤكد ملكيتها للأرض والعقار.

من جهتها، ذكرت لجنة حي بطن الهوى، أن بناية العائلة تقع ضمن مخطط «عطيرت كوهنيم» للسيطرة على ٥ دونمات و٢٠٠ متر مربع من حي الحارة الوسطى منطقة «بطن الهوى»، لافتة الى ان كامل الأرض المهددة من قبل جمعية "عطيرت" مقام عليها ما بين ٣٠-٣٥ بناية سكنية، يعيش فيها حوالي ٨٠ عائلة مؤلفة من ٤٣٦ فردًا، وجميع السكان يعيشون في الحي منذ عشرات السنين، بعد شرائهم الأراضي والممتلكات من أصحابها السابقين بأوراق رسمية. من جهتها، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي امس، ١٠ فلسطينيين وصادرت اموالا خلال اقتحامها مناطق مختلفة من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية.

وقال نادي الاسير الفلسطيني في بيان له، ان قوات الاحتلال اقتحمت مناطق متفرقة في مدن جنين ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل واعتقلت المواطنين العشرة بزعم أنهم مطلوبون.

الرأي ٢٠١٩/٣/٦/ص١٢

***

الاحتلال يبدأ إجراءات إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها في الشيخ جراح

فلسطين اليوم – القدس المحتلة – قررت ما تسمى "دائرة الإجراء الإسرائيلية" في القدس، البدء بإجراءات إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها في حي الشيخ جراح بمدنية القدس المحتلة.

وقال محامي العائلة سامي ارشيد انه في أعقاب رفض المحكمة العليا الإسرائيلية طلب العائلة ببحث ملكية الأرض، فان المستوطنين فتحوا الملف في دائرة الإجراء لتنفيذ عملية الإخلاء، وانه على إثر ذلك قدم قبل شهرين طلبا لتجميد ملف دائرة الإجراء وتم ذلك.

وأشار ارشيد إلى ان رئيسة دائرة الإجراء الإسرائيلية أعلنت أمس إلغاء قرار التجميد، وقررت انه بإمكان المستوطنين البدء بإجراءات لإخلاء عائلة الصباغ. وقال انه بصدد تقديم استئناف على هذا القرار للمحكمة خلال اليومين القادمين.

وأكدت حركة "السلام الآن" ان إجراءات الإخلاء ضد عائلة الصباغ تم تجديدها، وأن العائلة سوف تتسلم في الأيام القادمة إشعارا بتاريخ الإخلاء.وأشارت في بيان لها مساء اليوم الثلاثاء إلى أن "إخلاء عائلة الصباغ من منزلها في الشيخ جراح سيشكل ظلمًا فظيعًا للعائلة التي عاشت في بيتها منذ أن تم بناؤه قبل أكثر من ٦٠ عامًا، وسيشكل عملا غير أخلاقي يقوم به اليهود، ولا يخدم حقهم في العودة لممتلكاتهم التي تركوها في عام ١٩٤٨، في حين لا يحق للفلسطينيين فعل ذلك، وان المستوطنين يقوضون الادعاءات الإسرائيلية ضد تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين بتحويل الشيخ جراح إلى مستوطنة وهذا يمنع إمكانية السلام من خلال حل الدولتين لشعبين".وقال محمد الصباغ صاحب البناية، أن قرار إخلاء بنايتهم السكنية صدر منذ عام ٢٠١٠ لكن المحاكم الإسرائيلية جمدته إلى حين البت بملكية الأرض، وللأسف تم رفض مناقشة ملكية الأرض، الأمر الذي سيؤدي إلى تشريد ٤٥ فردا معظمهم من الأطفال.وقال بأسى وحزن عميق" هُجر آباؤنا وأجدادنا من منازلهم في يافا، وصودرت مئات الدونمات من أملاكنا وها هي نكبة جديدة تنتظرنا".ولا يقتصر قرار المحكمة العليا على تهديد عائلة الصباغ والاستيلاء على منازلها، فان حوالي ١٠٠ عائلة أخرى مهددة بالإخلاء من منازلها لصالح المستوطنين.

فلسطين اليوم ٢٠١٩/٣/٦

***

"بينيت" يطالب نتنياهو بهدم الخان الأحمر

وطن :طالب رئيس حزب "اليمين الجديد" الإسرائيلي نفتالي بينيت رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بإخلاء التجمع العربي البدوي في الخان الأحمر شرق القدس المحتلة، قبل انتخابات "الكنيست" الإسرائيلي التي ستجرى في التاسع من نيسان المقبل.ودعا بينت إلى تنفيذ توصيات مجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) بشأن إخلاء الخان الأحمر بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية، التي ردّت التماس الأهالي ضد إخلائهم وتهجيرهم لتوسيع المشاريع الاستيطانية فوق الأراضي في المنطقة.ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن بينيت قوله مخاطبًا نتنياهو: "عندما اتخذت قرار تأجيل الهدم قلت لك إنه في وقت لاحق سيكون الأمر أكثر صعوبة، وستصوت أنت والوزير الأسبق أفيغدور ليبرمان، على تأجيل الهدم."

وأضاف "إذا كانت هناك شرفة غير قانونية في تل أبيب، لكان قد تم هدمها في غضون ٤٨ ساعة، يجب تنفيذ الهدم بالخان الأحمر في غضون فترة قصيرة من الزمن."

وكالة وطن للانباء ٢٠١٩/٣/٦

***

شؤون مقدسية

حراس "الأقصى" يحشدون لاعتصام واسع أمام أبواب المسجد لنصرته الجمعة

نادية سعد الدين- عمان – يتقاطر الفلسطينيون، يوم الجمعة المقبل، للاعتصام أمام أبواب المسجد الأقصى المبارك، في دعوة وجهها حراس المسجد، لنصرته والدفاع عنه ضد اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي جعلت القدس المحتلة، لاسيما الأقصى، في مرمى نيران التهويد.

يأتي ذلك في ظل "مخطط إسرائيلي لحصر المقدسيين خارج أسوار القدس المحتلة، وإضفاء الصبغة اليهودية الخالصة عليها، سبيلاً لتهويدها، عبر هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتكثيف الأنشطة الاستيطانية"، وفق مركز فلسطيني.من جانبهم؛ دعا حراس المسجد الأقصى، في بيان لهم، إلى الذود عن الأقصى والاعتصام عند أبوابه "حتى يدخله المبعدون"، معتبرين أن قيام الاحتلال بإعادة إغلاق مصلى"باب الرحمة"، في الجهة الشرقية للمسجد الأقصى المبارك، يشكل انتهاكاً جسيماً لحرمة المسجد وحق المسلمين فيه.

وأفادوا، في النداء الذي وجهوه إلى "كل عربي ومسلم شريف، يعنيه شأن المسجد الأقصى في كل أنحاء الأرض"، بأن قوات الاحتلال اعتقلت حتى الآن ١٤ حارساً، لأنهم فتحوا مصلى "باب الرحمة" في الأيام الماضية، وفرضت عليهم الإبعاد عن الأقصى، بينما مدّدت (أمس) الإبعاد لبعض الحراس، ولغيرهم من طواقم الأوقاف، لمددٍ تراوحت بين أسبوعين وستة أشهر".وقال حراس المسجد إن الأقصى "لا يقبل القسمة أو المناصفة فإما ندخله جميعاً، وإلا فإن على المحتل" مواجهة الغضب العارم، منوهين إلى أن دائرة الأوقاف الإسلامية تعدّ المرجعية الوحيدة لإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك، ولا تخضع لسلطة الاحتلال.وأكدوا أن "باب الرحمة" ما يزال في عين الخطر، موجهين النداء إلى الفلسطينيين للوقوف ضدّ "محاولات قوات الاحتلال لإفراغ المسجد الأقصى من الحراس، حتى لا يبقى هناك من يفتح باب الرحمة، أو من يحرس الأقصى".من جانبها، اعتبرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات أن "إصرار سلطات الاحتلال على إعادة إغلاق مصلى "باب الرحمة" يعدّ انتهاكاً جسيماً لحرمة المسجد الأقصى المبارك وحق المسلمين فيه".وأشار الأمين العام للهيئة، الدكتور حنا عيسى، إلى أن ما تسمى "محكمة الصلح" في القدس المحتلة أمهلت دائرة الأوقاف الإسلامية، أسبوعاً للرد بناء على طلب أجهزة النيابة العامة الإسرائيلية، بإصدار أمر يقضي بإعادة إغلاق مصلى باب الرحمة".وحذر عيسى من المخاطر التهويدية المحدقة بالمسجد الأقصى، ومصلى باب الرحمة خاصة، والتي تجلى جزء منها بما صدر عما يسمى اتحاد منظمات "الهيكل"، المزعوم، التي دعت إلى اقتحام مصلى "باب الرحمة" وتحويله إلى كنيس يهودي، والمبادرة لعريضة تطالب بحظر دائرة الأوقاف، والشروع بإقامة "مديرية يهودية" لتتولى شؤون ساحات الحرم والمسجد الأقصى".وأكد أن "سلطات الاحتلال تسابق الزمن لفرض واقع جديد بالقدس المحتلة وتحقيق سياسة التهويد ضد المسجد ومصلياته، وتكريس سياسة التقسيم الزماني والمكاني،

بهدف السيطرة الكاملة عليه وإغلاقه أمام المسلمين، تمهيداً لتحقيق الحلم الأكبر بإقامة "الهيكل"، المزعوم، على أنقاضه".وندد بالاعتداء الإسرائيلي المتواصل على المصلين بالضرب والاعتقال، داعياً إلى "لجم سلطات الاحتلال، وحماية المسجد الأقصى المبارك ومصلياته مما يحدق به من مخططات تهويدية خطيرة".وكان ما يسمى "محكمة الصلح"الإسرائيلية في القدس المحتلة قد أصدرت، أول أمس، حكماً يقضي بتقديم الأوقاف الإسلامية ردها في غضون أسبوع على مطلب سلطات الاحتلال بإغلاق مبنى "باب الرحمة" في الحرم القدسي الشريف، وإلاّ فإن المحكمة ستحكم بإغلاقه.ويُشار إلى أن مسؤولي الوقف الإسلامي في القدس المحتلة يرفضون المثول أمام المحاكم الإسرائيلية بكل ما يتعلق بأمور الحرم القدسي الشريف، حتى لا يعتبر ذلك اعترافاً بالسيادة الإسرائيلية على الحرم.وكانت دائرة الأوقاف الإسلامية قد فتحت مبنى "باب الرحمة"، المتاخم لباب الرحمة في الجانب الداخلي من الحرم القدسيّ الشريف، قبل حوالي ثلاثة أسابيع، بعد إغلاقه لمدة ١٦ عاماً بأمر من قوات الاحتلال، حيث ظل المبنى مفتوحاً خلال الأسبوعين الماضيين، وتم فرشه بالسجاد وإقامة الصلاة فيه...>>

الغد ٢٠١٩/٣/٦/ص٢١

***

تقارير

مصدر عبري: قرارات إسرائيلية تحت قيود انتخابية قد تؤدي لإشعال الضفة

كشفت صحيفة هآرتس العبرية أن المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" حذرت المستوى السياسي من سلسلة قرارات مرتبطة بالعملية الانتخابية، وذلك على خلفية الوضع الاقتصادي المتردي للفلسطينيين في الضفة الغربية.من ضمن هذه القرارات التي حذرت المؤسسة العسكرية منها، والتي جاءت على خلفية سياسية، وضغط من أحزاب اليمين، قرار اقتطاع نصف مليار شيكل من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجمعها "إسرائيل" لصالح السلطة الفلسطينية.ونقلت الصحيفة العبرية عن مصادر في المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" قولها، السلطة الفلسطينية لن توقف دفع رواتب الأسرى الفلسطينيين، كما أن القرار "الإسرائيلي" سيؤدي لكسر حالة الهدوء بين الأسرى الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية".وفق المصادر العسكرية "الإسرائيلية" نفسها، هناك مجموعة من العوامل الأخرى قد تؤدي لتوتير الأوضاع في الضفة منها، اقتطاع أموال الضرائب الفلسطينية، أزمة القيادة في السلطة الفلسطينية، أو حدث عنيف في المسجد الأقصى.

موقع مدينة القدس ٢٠١٩/٣/٦

***

فعاليات

مؤتمرون يؤكدون ضرورة إيصال رسالة المرأة المقدسية إلى كافة أرجاء العالم

عمان – أجمع مشاركون في ندوة نصرة المرأة المقدسية، التي نظمتها لجنة المرأة النقابية الاردنية "على ضرورة ايصال رسالة المرأة المقدسية إلى كافة ارجاء العالم، ودعمها بكافة الوسائل المادية والمعنوية والقانونية والاعلامية، حتى تتمكن من الصمود في وجه الاحتلال الاسرائيلي".

وقالوا ان المرأة "الفلسطينية هي الأم المصابرة التي حثت أبناءها على التعلم والعمل، وعلى الثورة والمقاومة، وهي المرابطة في أزقة القدس وفي ساحات الأقصى، وهي المعلمة التي شاركت في بناء الجيل، وهي الناشطة والمقاومة التي واجهت الاحتلال، وهي التي التحمت مع الجماهير في الهبات والانتفاضات".

وقال رئيس مجلس النقباء المهندس عبد الهادي الفلاحات "ان النقابات المهنية تعمل بكل ما تستطيع، لدعم قضية المرأة المقدسية التي تعاني الكثير نتيجة غطرسة الاحتلال "الاسرائيلي"، مشيرا الى وجود العديدي من اللجان التي تعمل على التواصل مع اهلنا في القدس، وقد استطاعت رغم المصاعب تقديم ما امكن ولكن هذا لا يكفي، مؤكدا "على اهمية الاردن كونه احدى البوابات الرئيسة التي تتواصل مع الاشقاء، اضافة إلى الرعاية الهاشمية للمقدسات الاسلامية والمسيحية".

وقالت المحامية مرام النابلسي ان "الجهود الاساسية لدعم المرأة المقدسية من الناحية القانونية تحتاج الى دول، ولكن هذا لا يمنع ان يكون للافراد دور في دراسة الوضع القانوني للمرأة في فلسطين والقدس".

واكدت النابلسي على اهمية دور الاردن في الدفاع القانوني عن المرأة المقدسية كون الاردن يمتلك قانونيا حق الرعاية على المسجد الاقصى الذي يقع تحت الوصاية الهاشمية، ووزارة الاوقاف الاردنية هي المسؤولة اداريا عن الاماكن المقدسة.

واشار مشاركون في الندوة التي انقسمت الى ثلاثة محاور، قانوني، واعلامي، وتربوي، الى ابرز ما تتعرض المرأة المقدسية مؤكدين انها تعاني من تدهور الوضع الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، ومن الاعتقال ومحاولات التجهيل، والافقار، والاقتحامات الليلية، وحرمانهن من السكن.

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص٥

***

آراء عربية

الدبلوماسية البرلمانية الأردنية ... تجربة أخرى ناجحة

عريب الرنتاوي

انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في عمان، يعدّ قصة نجاح للدبلوماسية البرلمانية الأردنية، التي شهدت خلال الأعوام القليلة الفائتة، نشاطاً ملحوظاً، وربما غير مسبوق، سعت من خلالها السلطة التشريعية، لاستكمال وتعزيز الأدوار السياسية والدبلوماسية التي تضطلع به وزارة الخارجية، ذوداً عن مصالح الأردن وسعياً لتعظيمها، وبهدف تطوير شبكة العلاقات القومية والإقليمية والدولية للدولة الأردنية.

الدورة عقدت بنصاب كامل لرؤساء البرلمانات العربية على الرغم من التباينات الحاصلة بين بعض دولهم وحكوماتهم... والدورة شهدت عودة سوريا إلى الاتحاد البرلماني العربي، وهو تطور ما كان ليحدث لولا الجهد التحضيري الكبير الذي سبق انعقاد المؤتمر ومهّد له... والمؤتمر شهد جملة من اللقاءات «النوعية» على هامشها، بعضها معلن، وبعضها الآخر ما زال في طور الشائعات والمعلومات غير المؤكدة، بيد أنها جميعها تصب في خدمة تعزيز العمل العربي المشترك، الذي يشهد انهيارات متلاحقة، منذ سنوات عديدة.

الدورة التاسعة والعشرون، كانت "فلسطينية بامتياز"، من الاسم/ العنوان الذي أطلق على المؤتمر "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، مروراً بالمداولات والقرارات المتضمنة في البيان الختامي، وانتهاء بتعهد رئيس الاتحاد، المهندس عاطف الطراونة، تكريس رئاسته لهذا المنتظم البرلماني العربي للدفاع عن حقوق شعب فلسطين وإسناد نضاله العادل والمشروع من أجل الحرية والاستقلال.

على الرغم من العراقيل والتحفظات التي برزت في سياق المناقشات حول البيان الختامي، وخصوصاً في البند المتعلق بتحريم التطبيع وتجريمه، فقد جاء البيان مرضياً تماماً للجانب الفلسطيني، الذي وجد في الأداء البرلماني الأردني، خير عون وسند له، لتثبيت أسس الحق الفلسطيني وثوابت المشروع الوطني الفلسطيني، وتحصّل على قرارات صلبة وواضحة، ترفض التطبيع مع سلطات الاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري.

قد يظن البعض، أن الوصول إلى هذه النتيجة، يأتي من باب تحصيل الحاصل، لكن من يشاهد حالة الهرولة في المواقف الرسمية العربية صوب إسرائيل، يدرك أتم الإدراك أن إعادة التأكيد على هذه الثوابت، بات مهمة صعبة في أزمنتنا الحاضرة... ولولا الأداء الأردني، المدعوم بقوة من بعض رؤساء البرلمانات العربية (لبنان، الكويت، العراق، وغيرها) لما أمكن الخروج ببيان ختامي يستبطن هذا السقف من المواقف شديدة الوضوح حيال التحديات التي تجبه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

ليست لدينا أوهام من أي نوع، بأن نصوص البيان الختامي وروحه، ستترجم إلى سياسات ومواقف وإجراءات في العواصم العربية، فنحن نعرف "الحدود المتواضعة" للأدوار التي تضطلع بها البرلمانات في الأنظمة السياسية لمعظم الدول العربية... ولا نحن ممن "يعومون فوق شبر ماء كثير من الجمل والعبارات الرنانة التي اعتاد النظام العربي أن يذيل بها بيانته الختامية المشتركة، من دون أن تجد طريقها إلى حيز التنفيذ"... لكن في زمن الانهيارات المتلاحقة، والتشققات العميقة في جدران العمل العربي المشترك، فإن الإمساك بالثوابت والمواقف المبدئية الأقرب لنبض الشعوب، لا الحكومات، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، وإنجاز يستحق التثمين والتقدير.

وأحسب أن النجاح الذي ميّز أشغال الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، سيوفر دفعة إضافية لمجلس النواب، بل ولمجلس الأمة بغرفتيه، من أجل السهر على تطوير هذه الأداة بالغة الأهمية في حقل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

الدستور ٢٠١٩/٣/٦ ص١٧

****

القدس عاصمة قلوبنا

سائد كراجة

جاء رد إسرائيل وأميركا سريعاً على بيان مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي التاسع والعشرين والذي أنهى أعماله في عمان أول من أمس، حيث أعلنت أميركا دمج سفارتها مع قنصلتيها العامة في القدس – علماً بأن الأخيرة افتتحت في القدس منذ العام ١٨٤٤ أي في بداية القرن التاسع عشر– ، وهذه الخطوة الغاشمة جاءت لتؤكد سياسة إدارة ترامب في اعتبار كامل القدس عاصمة لدولة الاحتلال ومؤكدة بذلك على إنهاء حل الدولتين.

نجح الأردن في تأمين تواجد أغلب الدول العربية في المؤتمر وبحضور لافت لسورية، ذلك الحضور الذي عمل لأجله الأردن ورحبت به جميع الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ورغم هذا الترحيب في المؤتمر إلا أن وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي "الجُبير" أعلن أن عودة سورية للجامعة العربية لم تحن بعد، مما يشي بأن الترحيب بسورية لم يلغِ بعد التحفظ على نظام الأسد.

كما نجح الأردن في تحقيق إجماع عربي على تخصيص كامل المؤتمر لنصرة الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، حيث عُقد المؤتمر تحت عنوان "القدس عاصمة دولة فلسطين الأبدية"، وهذه الخطوة الشجاعة الذكية ضمنت نجاح المؤتمر كما نجحت ولو على مستوى معنوي في إعادة موضع القضية الفلسطينية عموماً والقدس خصوصاً في مكانها الطبيعي باعتبارها قضية العرب المركزية، كما أكد

المؤتمر –دون أي اعتراض ضمني أو صريح – على الاعتراف بالوصاية الهاشمية على القدس والاعتراف بالجهود والتضحيات التي يبذلها الأردن والملك عبد الله الثاني نصرة للقدس ومقاومة لتهويدها بالكامل.

العنوان الفرعي الأهم للمؤتمر كان في رفض التطبيع السري والعلني مع إسرائيل ورغم أن تململ دول الخليج واضح من الإدانة الصريحة للتطبيع، والذي مارس بعضها مؤخراً تطبيعاً علنياً مع اسرائيل، إلا ان المؤتمر تبنى خطاباً جديداً مفاده ان البرلمانيين العرب يعبرون عن إرادة الشعوب العربية التي انتخبتهم وليس بالضرورة عن الأنظمة العربية ذاتها، وأن الشعوب العربية –كما صرح عاطف الطراونة – لا تريد التعامل مع إسرائيل وتعتبرها كياناً محتلاً وهو الموقف العروبي الذي يسجل للأردن وللطراونة – رئيس البرلمان الأردني –ويؤكد على أن الأردن مهما ضيقوا عليه النطاق سيظل مخلصاً لمبادئه في نصرة القدس والقضية الفلسطينية.الموقف الغائم الآخر في مقاومة التطبيع جاء على لسان رئيس البرلمان الكويتي "مرزوق الغانم" الذي دعا لرفض التطبيع وحتى لرفض الحديث عنه، وطالب في كلمة مهمة أمام المؤتمر الحماية الدولية للفلسطينيين وأيضاً طالب بالتدخل العربي لوقف الانقسام الفلسطيني.لن يكون للمؤتمر نتائج عملية عاجلة على الأرض، ولكنه توجه شعبي عربي ضروري ومهم لنصرة القضية الفلسطينية وهو يؤشر على جملة قضايا منها:إن الشعوب العربية ستقاوم أي حل يُفرط بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ويهدف إلى طمس هويته، وإن نهج بعض الأنظمة العربية باعتبار القضية الفلسطينية هي قضية للفلسطينيين فقط تمهيداً لتنصلهم من مسؤولياتهم اتجاهها، هو نهجٌ مرفوضٌ من قبل شعوبها، ذلك أن الشعوب العربية ترتبط برباط نصرتها للقضية الفلسطينية، تلك القضية التي كانت وما تزال من أهم عناصر الشعور القومي العربي.إن حل الدولتين انتهى، ولكن التوجه الشعبي العربي إزاء تصفية اميركا وإسرائيل لحل الدولتين هو مقاومة كافة الحلول التي تفرط بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وإن الصفقات التي تتجاهل الشعوب وحقوقها هي صفقات قد تكون مدروسة لكنها ساذجة بالمعنى السياسي الذي يعتقد أن الأنظمة العربية المرتبطة مع اسرائيل واميركا سياسياً واقتصادياً تستطيع فرض مثل تلك الحلول على شعوبها.إن إنهاء اميركا وإسرائيل لحل الدولتين سينقلب شعبياً على إسرائيل وسيعيد المقاومة والنضال الشعبي المتمسك بفلسطين من البحر إلى النهر، وسوف يرفع سقف المقاومة الذي خفضته المبادرات العربية ولهث العرب وراء سراب السلام ليعود لسقفه الأعلى وهو إعلان المقاومة بكافة اشكالها باعتبار أن الصراع مع دولة الإحتلال هو صراع وجود وليس صراع حدود.ينسب إلى جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل السابقة قولها: غداً يموت الكبار وينسى الصغار. لكن الواقع العربي الفلسطيني أثبت أنه حقاً يموت الكبار لكنهم يخلفون أجيالاً لا تَنسى. فاهم علي جنابك!

الغد ٢٠١٩/٥/٦ ص١٤

***

آراء عبرية مترجمة

"اقتل أولاً": شعار الحافلات والجدران... وسلاح الإسرائيلي في الضفة

عميره هاس (هآرتس ٢٠١٩/٣/٥)

لا نعرف ما هو عدد السائقين الفلسطينيين العابرين حاجز بيت إيل في المدخل الشرقي لرام الله الذين انتبهوا لكلمتين كتبهما شخص ما بالعبرية على حائط الموقع العسكري. ولا نعرف كم عدد السائقين الذين لاحظوا هذه الكلمات واستطاعوا قراءتها وفهمها: "الموت للعرب".

هذه الكتابات - أو بصيغ أخرى مثل "كهانا كان محقاً" - مكتوبة هنا وهناك على جدران محطات الحافلات الإسرائيلية، وعلى مكعبات الإسمنت في مناطق الضفة الغربية، يصعب عدم تمييزها. الكتابات التي على الحائط في موقع الفحص في حاجز للجيش الإسرائيلي - تحت النافذة التي توجد في الزاوية، تحديداً يوم السبت، كانت في علبة حمص مخبأة بين الأدوات، حروفها لا تقطر باللون الأحمر، وليست مرفقة بالإضاءة التي تظهر القصد لمن لا يعرف اللغة العبرية.

من كتب هناك "الموت للعرب" بحروف طباعة صغيرة جداً لم يكن يقصد تحدي المارين. هو ببساطة عبر عن موقف شخصي وعن افتراض عملي أو رغبة ودية لا تعتبر محرمة. وهذا الشخص هو جندي مسلح من الجيش الإسرائيلي، جندي يقف بضع ساعات كل يوم مع بندقية مصوبة وجاهزة للإطلاق أمام آلاف الأشخاص الذين يخرجون من قفص رام الله أو يدخلون إليه.

لا يوجد من يمحو شعارات الكراهية بالعبرية في محطات السفر للمستوطنين، وليس هناك من يبحث عن متهمين بكتابتها، بحيث يمكن اتهامهم بالتحريض العنصري، كطريقة للإشارة إلى الجمهور بوجود تصريحات غير شرعية. إذا كان مشروعاً للإدارة المدنية منع الارتباط بالمياه المتدفقة والعمل على هدم قرى، وإذا كان مشروعاً طرد أشخاص من بيوتهم وأراضيهم وإعطاؤها لجمعيات مستوطنين تقطر مالاً، فما الحاجة إلى الصراخ بسبب بضع كلمات كتبت على الإسمنت؟ كتابات الكراهية بالعبرية لا تحتسب في أي مرجع للنشاطات اللاسامية التي يجب التحذير منها، وأن وجودها أمر سيصل إلى العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الأجنبية.

العين اعتادت عليها مثل الأسلاك الشائكة القبيحة التي على جدار الفصل وإعلانات القرصنة للأعمال التجارية في المستوطنات، ومثل العمال المكتظين على الحاجز في الساعة الخامسة صباحاً، إلى هذه الدرجة تعتاد العين، حيث كان الإغراء كبيراً لتجاهل كلمتين تمت كتابتهما على الجدار في موقع عسكري.

مع ذلك، العنوان الموجود على الموقع العسكري له عنوان وهو الجيش. يمكننا إرسال استجواب. في صباح يوم الأحد طلبت "هآرتس" رداً على ما كتب هناك. وفي مساء اليوم نفسه أجاب المتحدث بلسان الجيش "هذا الأمر لا يتفق مع قيم الجيش. الكتابة التي يدور الحديث عنها تمت إزالتها".

من غير المعروف إذا كان المسؤول عن الكتابة شارك صباح أمس في اقتحام قرية كفر نعمة غرب رام الله، ومن غير المعروف إذا ما كان هو بين الجنود الذين توقفوا على جانب الشارع بسبب عطل في الجيب، وذلك بعد أن اقتحموا البيوت وأيقظوا الناس بطرق مخيف على الأبواب والصراخ، أخذوهم من أسرتهم واعتقلوهم، حسب تقارير فلسطينية.

ولكن هناك علاقة بين الصورة الطبيعية التي رشت فيها الكتابات على جدار الموقع العسكري وذلك الرد التلقائي للجنود، الذين اصطدمت بهم سيارة فلسطينية. حسب أقوال الجيش: هذه عملية. السائق والركاب في السيارة حكمهم واحد، وهو الموت. بصورة تلقائية، ثمة رد للمتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي: "عملية". وبصورة تلقائية ردت وسائل الإعلام الإسرائيلية: "إرهابيون".

احتمال أن سائق السيارة والركاب الآخرين فيها لم يعرفوا أن جيباً عسكرياً تعطل على جانب الشارع في مكان غير متوقع، وأن السائق فقد السيطرة في منعطف حاد . الذي حسب أقوال السكان في كفر نعمة تحدث فيه حوادث كثيرة، والضباب الكثيف يصعّب الرؤية، لا توجد في مجموعة السيناريوهات التي يدربون الجنود والمراسلين عليها. هنا قيم الجيش الإسرائيلي. الدولة والمجتمع في إسرائيل يقولان بوضوح: أولاً، اقتل العرب.

القدس العربي ٢٠١٩/٣/٦

***

اخبار بالانجليزية

‘Protecting Jerusalem, Palestinians’ rights indisputable principle for all Arab parliaments’
Tarawneh refutes claims of dispute over APU final statement

AMMAN - By JT - Lower House Speaker Atef Tarawneh on Tuesday said that protecting Jerusalem and Palestinians’ legitimate right to self-determination and statehood is a central, indisputable principle of all Arab parliaments.During the House’s session on Tuesday, Tarawneh said that all participants in the 29th Conference of the Arab Inter-Parliamentary Union (APU) agreed on the meeting’s final statement, the Jordan News Agency, Petra, reported. The statement called for supporting Palestinians through stopping all forms of normalisation with the Israeli occupation, as stipulated in relevant Arab summits’ resolutions. Tarawneh, who was selected as president of the union for the next session, also said that “some news outlets have taken the conference’s final statement out of context”, refuting claims of any dispute among the participating parliamentary bodies on any of the outcomes reached, according to Petra.

“There might be different opinions in any discussion but safeguarding Jerusalem and Palestinians’ legitimate rights was a central, indisputable principle of all participating parliaments,” Petra reported.
The final statement of the APU conference, which concluded in Amman on Monday, praised the Kingdom’s Hashemite Custodianship of Islamic and Christian holy sites, and His Majesty King Abdullah’s efforts in supporting the Jerusalemites’ resilience.
The Amman Declaration, issued at the conclusion of the conference, also warned against the threats of Israeli colonial expansion at the expense of the Palestinian national soil, and rejected all attempts to impose new realities on the Palestinian occupied territories.
The declaration added that Jordan will continue to be at the forefront of any effort to support the central cause of Arab and Islamic nations, which is the Palestinian one, and that the Kingdom will not stop exerting any effort that can serve Palestinian interests until the establishment of an independent Palestinian state with full sovereignty over its national soil, with East Jerusalem as its capital.
The statement stressed that Jordan, based on its role as the custodian of Islamic and Christian holy sites in Jerusalem, will maintain its responsibility in preserving the Holy City, which is an unaltered stance that the Kingdom will never abandon.
Participants at the conference approved a proposal by the Kuwaiti parliament to support efforts aimed at achieving Palestinian reconciliation, and adopted a recommendation to form an Arab parliamentary committee to discuss with Palestinian sides the means of reconciliation and reaching an end to internal disputes.

Jordan Times Mar 05,2019

***

Why the outrage? ‘Jewish Power’ Party is the new norm in Israeli politics

Ramzy Baroud
Immediately after Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu forged an alliance with the fringe political group, Otzma Yehudit (Jewish Power), a widespread outrage ensued.
The anger did not emanate only from the centre, left and Arab parties, but from some in the right as well. Even the pro-Israel lobby in the US, known for its hawkish political views, spoke out against the sinister union.
“The views of Otzma Yehudit”, the American Israeli Public Affairs Committee (AIPAC) Tweeted, “are reprehensible. They do not reflect the core values that are the very foundation of the state of Israel”.
But what if they do? And what if “Otzma Yehudit” is but a different political articulation of mainstream Israeli views, reflecting the very “core values” that even AIPAC has been blindly defending since its inception in 1953?
Prior to the alliance between Netanyahu’s right-wing Likud Party, Rafi Peretz’s far-right Jewish Home and Otzma Yehudit, which was struck on February 20, Israel was hardly a liberal democracy that shunned racism and embraced political pluralism. Indeed, it must be understood that the inclusion of Otzma Yehudit in Israel’s mainstream political scene is consistent with the moral corruption of Israeli politics as a whole.
To protest the alliance between Netanyahu and the fanatical leaders of Otzma Yehudit is to suggest that mainstream Israeli politicians do not represent the very chauvinistic, racist and violent ideals that the extremist party has championed since its formation in 2012.

Otzma Yehudit was resurrected by the followers of Brooklyn-born Rabbi Meir Kahane, who has advocated the ethnic cleansing of Palestinians and has led his followers in many violent incursions against Palestinian Arab communities in Israel and in the occupied Palestinian territories.

His Kach Party, banned in Israel four years after its formation in 1984, was even then not rejected for its "racist policies" as many in the media are now suggesting. The party operated outside the confines of the Israeli government agenda, thus it was forced out, but its violent ideas persisted in the Knesset until this day. If racism against Palestinians was truly a Kach-championed political anomaly, how is one to explain the racist nation-state law, which defines Israel as a "the nation state of the Jewish people", elevating everything Jewish and degrading everything Palestinian?

The law is hardly different from Otzma Yehudit's own constitution, which defines Israel as a "Jewish state in its character, its national symbols and its legal values", also defining Hebrew as Israel's "only official language".

In fact, a careful reading of the party's constitution and the text of the nation-state law reveals astounding similarities. This suggests that since the days of Meir Kahane, it is the Israeli society that has drawn closer to the views of Jewish extremists, not the other way around.

Indeed, Kahane was assassinated in 1990, but his ideas lived on, expanding along with illegal Jewish settlements to finally capture mainstream imagination. The outrage against the Netanyahu-Otzma Yehudit alliance is likely motivated by a slight degree of fear that the ugly face of Zionism has been fully exposed to the world.

As for AIPAC, it is clear that no amount of carefully-worded diplomatic language will suffice to explain why the Israeli government is to be populated by members of a party that has been listed as a terrorist organisation by the US State Department since 1994.

Netanyahu is desperate, and, as history has taught us, when the Israeli prime minister is in a political jam, he would stoop to any level to free himself. In the last general elections in 2015, Netanyahu made a final appeal to his supporters. "Arab voters are heading to the polling stations in droves," he said, resorting to his typical style of fear-mongering. Unsurprisingly, he won.

Netanyahu is more desperate now than ever. His opponents in the centre are merging their parties in a new list, Kahol Lavan or "Blue and White", which has the potential to unseat him on April 9.

Worse, the Israeli attorney general has resolved on February 28 to indict Netanyahu for "bribery and fraud". A poll published the following day found that two-thirds of Israelis think that Netanyahu should resign if indicted.

Netanyahu's own opportunistic legacy is more than enough to explain his decision to reach out to Otzma Yehudit, but what is truly mind-boggling is the outrage at a political move that seems perfectly fit for Israel's mainstream politics.

Even if Israel's Central Election Committee resolves to bar Otzma Yehudit from participating in the upcoming elections, little will change in terms of the values and ideals the party stands for, principles that, in one way or another, also define Jewish Home, the New Right, the Likud and others.

Otzma Yehudit's platform calls for a war against the "enemies of Israel" that must "be total, without negotiations, without concessions and without compromises".

But is not this essentially the same view of Ayelet Shaked, minister of justice in Netanyahu's coalition, and now one of the leaders of the newly formed "New Right" Party?

In 2014, just before Israel unleashed its most destructive war on the besieged Gaza Strip, Shaked declared the need for a total war. "Not an operation, not a slow-moving one, not low-intensity, not controlled escalation... This is a war... This is a war between two people. Who is the enemy? The Palestinian people..."

More than 2,139 Palestinians, mostly civilians, were killed in the Israeli war that followed her declaration and over 11,000 were wounded.
Why the outrage, then, when the fringe party's mission to "restore the sovereignty and ownership over the Temple Mount", meaning Al Aqsa Mosque, is consistent with the views of most Israelis, religious and secular alike? Knesset members have made that call repeatedly, often from Al Aqsa itself, while surrounded by scores of Israeli forces and armed Jewish settlers.
As for the confiscation of Palestinian land and the expansion of illegal Jewish settlements, as Otzma Yehudit advocates, that, too, is a common ideal that most Israeli political groups, spanning the right and left, brazenly champion.
AIPAC is not only being hypocritical to suggest that Otzma Yehudit violates the "core values that are the very foundation of the state of Israel", it is being purposely deceptive as well.
In fact, Otzma Yehudit's platform only reinforces the existing "core values" of Israel, the same values that AIPAC itself champions without the slightest regard for human rights, international law and the principles of true democratic values.
Ramzy Baroud is a journalist, author and editor of Palestine Chronicle. His latest book is "The Last Earth: A Palestinian Story" (Pluto Press, 2018)

Jordan Times Mar 05,2019

***

Latest about Kushner's peace project

Hasan Abu Nimah
In his capacity as head of the US peace team in charge of the so-called "deal of the century", Jared Kushner visited the Gulf region and Turkey last week. Obviously, the visit was part of an ongoing effort to market the project. Earlier, he was in Warsaw for the Polish US-sponsored Middle East summit, also to address issues relating to the Middle East situation.
According to numerous news reports, the Kushner Gulf tour was meant to elaborate on the economic side of the plan: promising billions of dollars for economic development in the Palestinian areas, the West Bank and Gaza, as well as in the neighbouring Arab countries, particularly Jordan, Egypt and Lebanon. The idea of an "economic peace" as an alternative to the real peace, which Israel has been blocking for decades, is by no means new. What is on offer now is no more than a recycled version of many previous failed peace plans, in which the proposal of economic peace was heavily exhausted.
No official text of the new American peace deal has been officially disclosed. Announcements have been repeatedly delayed. The latest publishing date is set for early April, following the conclusion of the Israeli general elections. However, this does not mean that the main features of the plan remain unknown; some major parts have already been implemented.
According to US President Donald Trump's own affirmation, Jerusalem was dropped from the final status issues list, simply by handing it to Israel without any regard for the relevant international law provisions and inalienable Palestinian rights as recognised by dozens of UN Security Council and General Assembly resolutions.
Attempts to drop another major final status issue, the issue of the Palestinian refugees and their inalienable right to return to their homes, from which they were forcefully and illegally ethnically cleansed seven decades ago, are actively underway. The idea here is to drive UNRWA out of business by draining its financial resources, while transferring its duties towards the Palestinian refugees to the Arab host countries, namely Jordan, Syria, Lebanon and even Gaza, of which more than 80 per cent of the population are originally refugees from other parts of occupied Palestine.
The Jewish National State Law, passed by the Knesset in the summer of 2018, can only be seen as part of Israel's effort to declare Palestine as the land of the Jewish people exclusively, thus

eliminating the possibility of Palestinian statehood on any part of Palestine, any time now or in the future. There goes the two-state solution.

During his recent Gulf tour, Kushner spoke vaguely about dealing with the border issue, another important final status issue, but he was not referring to the territorial border defining the limits of the envisaged Palestinian state as one might have thought. He later specified in statements made to an Arab TV station that he only meant to remove the borders; this can clearly confirm Israel's view that the Palestinians in Palestine, whether in the West Bank, in Jerusalem or in Israel, would be dealt with as a foreign community even if granted some kind of autonomous rule.

Many Arab press reports reacted to Kushner's recent visit as an attempt to bribe the concerned parties, the Palestinians in Gaza and the West Bank included, with lavish promises of economic benefits in return for foregoing their basic rights. The idea, originally and purely Israeli, is to shelve any talk about a political settlement or about ending the occupation, in favour of engaging the region with economic projects and improving the quality of life. In other words, improving the life of illegally-held prisoners, rather than setting them free.

As previously mentioned, this has been attempted before without any measure of success. It is quite naive to imagine that the Palestinians, after more than seven decades of destitution and suffering, would succumb to such short-sighted offers: exchanging their national rights, land, dignity, history and future for a promise, just a promise, of improving their life under permanent occupation and continued oppression.

Even worse is the Kushner plan's endeavour to have Arab money finance his futile economic peace.

Reports mentioned a $65-billion budget, of which the US would contribute a portion, while the rest would have to be paid by states in the region. This may explain the choice of countries visited during Kushner's latest tour, except in the case of Turkey, which was included in the programme at a later stage.

If anything, such attempts reflect very poor understanding of the nature of the century-old conflict, if not sheer negligence of the dynamic imperative of the region's realities.

Jordan Times Mar 05,2019

***

Israel orders family to evict building in Jerusalem

JERUSALEM, Tuesday, March 05, 2019 (WAFA) – The Israeli authorities issued warrants against the Maraga family, demanding that they evict their property in Baten Al-Hawa neighborhood in the East Jerusalem neighborhood of Silwan.

The Wadi Hilweh Information Center said in a statement on Tuesday morning that the Ateret Cohanim Jewish settler group handed the Maraga family nine judicial warants, ordering them to evict their five-apartment residential building and hand the plot of land on which they live to the settlers' group.

The judicial notices were handed to Hmeidan, Izziya, Salah, Fadwa, Munira, Na'im, Rabi'a, In'am and Itaf Maraga. A total of 15 Palestinians would be displaced as a result of the imminent eviction.

The Maragha family noted that they have been living on these premises for more than 100 years, and that they have all the supporting documents confirming their ownership of the land and the real estate.

A local committee representing the Palestinian residents of Batn al-Hawa said that Ateret Cohanim seeks to take over the Maraga's property as part of a larger plan to seize 5,200-square-meter of land in the heart of Silwan, where several dozen right-wing Jewish settlers live among more than 40,000 Palestinians.

Ateret Cohanim, an organization aiming to create a Jewish majority in East Jerusalem at the expense of Palestinian people, claims former members of the Jewish community in Yemen have owned the land in question since 1881. It also claims the Israeli High Court confirmed Jewish ownership of this land.

The committee representing Batn al-Hawa residents added that approximately 80 families comprising of 436 Palestinians have been living in approximately 35 residential buildings constructed on the land in question for decades after they officially purchased their premises from previous owners.

It added that dozens of Palestinian families have received eviction notices from Ateret Cohanim, and have filed lawsuits against their evictions.

The Committee confirmed that it would respond and object to judicial warrants aimed at evicting the Maraga family.

WAFA March 05, 2019